الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.9

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
13 October 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ديفيز (نائب الرئيس) ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

241114 171114 14-62469X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة ميسكيتا بورغس (تيمور – ليشتي)، ترأس الجلسة نائب الرئيس، السيد ديفيز (جامايكا):

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع) (A/69/38، A/69/211، A/69/222، A/69/224، A/69/256، A/69/368، A/69/369، A/69/396).

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع) (A/69/182، A/69/346).

١ – السيد لامبرتيني (إيطاليا): قال إنّ بلده دعم لحقبة طويلة مكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والقضاء عليها. وهو يدعم منذ سنوات البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وقد نظّم عدة أحداث ومبادرات بهذا الشأن. وأضاف أنّ بلده استضاف يوم ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، بالتعاون مع كل من بوركينا فاسو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حدثاً على هامش الاجتماع الناجح للجنة وضع المرأة، تناول دور المجتمع المدني والشباب في القضاء على هذه الممارسة. وقال إنّ بلده يتعاون أيضاً مع المجموعة الأفريقية على مكافحة ناسور الولادة. وقد مُنحت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ جائزة الأمم المتحدة للسكان للأب ألدو ماركيسيني تقديراً لأعماله في هذا المجال.

٢ – وقال إنه يلزم إدراج المنظور الجنساني في أنشطة منع النزاعات وتدريب القوات المسلحة وإصلاح قطاع الأمن، وذلك من أجل منع العنف المرتكب ضدّ النساء في أوضاع النزاع ومعالجته. وأضاف أن بلده يحرص على أداء دوره في هذه المسألة، فضلاً عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة الأنشطة والمبادرات. وستستضيف إيطاليا، في سياق ترأسها مجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤، مؤتمرً دولياً هاماً بشأن المساواة بين الجنسين في أوروبا والإنجازات المحققة فيما يتعلق بإعلان ومنهاج عمل بيجين، وذلك في روما في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣ – السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها تمنح أولوية لمسائل القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ومكافحة ناسور الولادة، والاتجار في النساء والفتيات، والعنف ضد المرأة. وأضافت أنّ قانون الولايات المتحدة يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، كما يُحظر على الأسر نقل أطفالها إلى بلد آخر لغرض هذه الممارسة. وهناك مئات من المنظمات التي تشارك، داخل الولايات المتحدة وخارجها، في الجهود الرامية لمعالجة مسألة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتي يمكن أن تترتب عليها عواقب صحية خطيرة. وقالت إن حكومتها تمنح أهمية كبرى لتعزيز وحماية الحقوق الإنجابية، والتي ترتكز على الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في اتخاذ القرار بحرية ومسؤولية بشأن عدد الأطفال الذين ينجبوهم والفترات الزمنية الفاصلة بين إنجابهم وتوقيت إنجابهم وحصولهم على المعلومات والسبل اللازمة لذلك.

٤ – وقالت إنّ الإدارات والأجهزة الاتحادية تتعاون على ضمان اتباع نهج منسّق في معالجة كافة جوانب الاتجار بالأشخاص، بما يشمل إنفاذ القوانين الجنائية وقوانين العمل، والتعرف على ضحايا الاتجار وحمايتهم،

والتثقيف والتوعية العامة، وسلاسل الشراء والإمداد، وتحسين الشراكات، والالتزام والدبلوماسية على المستوى الدولي. وقدّ عززت تشريعات اتخذت مؤخرا أنشطة حكومتها من أجل تحسين المساءلة، وخصوصاً مساءلة مرتكبي العنف ضدّ النساء والفتيات من السكان الأصليين. وفي سياق إعادة إقرار القانون الخاص بالعنف ضدّ المرأة في عام ٢٠١٣، أُدرج حكم بإعادة إرساء الحق المتأصل للقبائل الأصلية في مقاضاة الدخلاء الذين يعاشرون النساء الأصليات أو يرتكبون العنف ضدّهن في أفعال تحدث على الأراضي التي تمتلكها تلك القبائل.

٥ - وقالت إنّ حكومتها تعمل مع حكومات أخرى من أجل النهوض بتمكين النساء والفتيات من خلال شراكة المساواة في المستقبل، التي تزيل الحواجز القائمة أمام مشاركة النساء الكاملة في الحياة السياسية واستفادتهن من النمو الاقتصادي الشامل للبلدان الستة والعشرين الأعضاء في الشراكة. وأضافت أنّه يجب على منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعميم المنظور الجنساني من خلال عمل الوكالات والصناديق والبرامج واللجان وسائر الهيئات التابعة لها، وإنّ إدراج هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيساعد في تركيز الجهود العالمية على ضرورة مواصلة النهوض بالنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وأضافت أنّ حكومتها تبدي اعجابها باستفادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة استفادة إبداعية من وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً منصة ''الرجل للمرأة'' (HeForShe) على الانترنت والتابعة لحركة التضامن من أجل المساواة بين الجنسين، فإن لهذه الجهود أهمية حاسمة في إشراك الرجال والفتيان وتثقيفهم وتشجيعهم على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٦ - السيد راكوفسكي (الاتحاد الروسي): قال إنّ حكومته أعدت التقرير ذا الصلة وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ١٤٠/٦٨ بشأن التنفيذ على المستوى الوطني للقرارات التي اعتُمدت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ووجهته إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وهي تشارك بنشاط في عمل لجنة وضع المرأة وتلتزم بالتشجيع على مواصلة تحسين عمل اللجنة من أجل التركيز على صياغة حلول مشتركة بين الدول للمسائل الجنسانية.

٧ - وقال إنه يلزم تصحيح مسألة عدم مراعاة العنصر الجنساني مراعاة كافية في إعداد الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عند تحديد أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولكن، ورغم ضرورة اتباع نهج شامل في معالجة المشاكل الجنسانية، لابد من تجنب الاتجاه المتطرف الآخر: فمنح أولوية مطلقة للمساواة بين الجنسين ومسائل حقوق المرأة ينبغي أن لا يتّم بإدراج ''المؤشرات الجنسانية'' تلقائياً في جميع الأهداف المحددة خلال استيفاء الأهداف الإنمائية للألفية. وليس ثمة حلول عالمية؛ فلكل دولة الحق في وضع استراتيجياتها ونهجها الخاصة بمراعاة ظروفها الخاصة. وأضاف أن أهمية نوعية وفعالية التدابير العملية الرامية لحلّ مسائل عدم المساواة بين الجنسين تفوق أهمية المؤشرات الكمية.

٨ - وقال إنّ الاتحاد الروسي يثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويكرر الإعراب عن موقفه بشأن ضرورة التنسيق بين المسار السياسي العام الذي تتبعه لجنة وضع المرأة والاستراتيجيات التشغيلية التي أقرها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولابد لهذه الهيئة من أن تشرك في أعمالها كافة مجموعات البلدان دون

استثناء، فوجودها ومساعدتها الميدانيين، بأي شكل كان، لا يمكن أن يحدثا سوى بناء على طلب الدول المعنية وبإذن منها.

٩ - وأضاف قائلاً إنّ النساء يشكّلن نصف السكان العاملين في الاتحاد الروسي ودعامة أساسية للاقتصاد، خصوصاً في مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة. وهنّ يشملن ٨٠ في المائة من العاملين لدى الدولة ويشغلن مواقع هامة في درجات السلطة العليا، بما في ذلك مناصب رئيس مجلس البرلمان الأعلى، ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاجتماعية ووزير الصحة. وثمة تمثيل للمرأة في مكتب رئيس الاتحاد الروسي، والسلطات المحلية، والأحزاب السياسية والهياكل الاجتماعية. وتؤلف رئيسات المنظمات النسائية ٤٠ في المائة من أعضاء المحفل الاجتماعي للاتحاد الروسي المسؤول عن التنسيق بين السلطات ومنظمات المجتمع المدني.

١٠ - السيد رودريغيز (كوبا): قال إنه بالرغم من التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ويشمل ذلك عكس الاتجاه نحو تأنيث الفقر. فتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في البلدان النامية يرتكزان على تحقيق التنمية المستدامة ونظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف؛ ولقد أصبحت هذه الأهداف الصعبة أشقّ منالاً بفعل تغيّر المناخ والأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية وأزمات الطاقة المستمرة. وإعلان بيجين لا ينبغي أن يبقى حبراً على ورق، وإنما ينبغي أن يتجسد في برنامج عملّ فعّال. وقال إنّ وفد بلده يرحب بإدراج هدف قائم بذاته بشأن الأهداف الجنسانية ضمن أهداف التنمية المستدامة، مع الدعوة لتعميم المنظور الجنساني في جميع الأهداف الإنمائية الدولية.

١١ - ومضى قائلاً إنّ القضاء على العنف ضدّ النساء والفتيات يستلزم التخلص من جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب منفرد. وفيما يخص كوبا، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية يشكل أكبر عائق أمام النهوض بالنساء والفتيات. وتشجب حكومته أيضاً الأحكام التعسفية التي تنفذها الولايات المتحدة بحق ثلاثة من المواطنين الكوبيين الذين حاولوا منع ارتكاب أفعال إرهابية ضدّ شعبي كوبا والولايات المتحدة.

١٢ - وقال إنّ كوبا أنجزت، بل وحتى فاقت إنجاز بعض الأهداف الإنمائية للألفية. حيث تُضمن فيها الرعاية الصحية والتعليم مجاناً للجميع، ويجري إعداد برامج تتعلق بمشاركة الأمهات والآباء في رعاية الأطفال وتربيتهم، وتوفير الخدمات للمسنين والمراهقين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والسلّ وأمراض أخرى والقضاء عليها. وما زال تراجع معدّل وفيات الرُضّع مستمرا ومتوسط الأجل المتوقع للنساء يتجاوز ٨٠ عاماً. كذلك فإنّ نظام الرعاية الصحية في البلد يشمل الحقوق الجنسية والإنجابية ويضمنها، ولا توجد أيّ قيود على حقّ المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتها الجنسية والإنجابية، وجميع خدمات تنظيم الأسرة الضرورية متاحة لكلا الجنسين، فضلاً عن الجهود التي تُبذل ألان من أجل تحسين حصول البلد على وسائل منع الحمل العالية الجودة.

١٣ - ولقد ارتفع تمثيل المرأة الكوبية في البرلمان، وبلغت نسبته أكثر من ٤٨ في المائة في أعقاب الانتخابات في عام ٢٠١٣، وهذه النسبة تتجاوز الهدف الذي حُدد في منهاج عمل بيجين مما يضع كوبا في المرتبة الثالثة لهذا المؤشر على المستوى العالمي. ويُضمن للمرأة الكوبية أيضا

الحصول على الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي، بالإضافة إلى انتفاعها المتساوي من طائفة من الخدمات المالية وبرامج الضمان الاجتماعي، وذلك يشمل المناطق الريفية أيضاً، حيث تحقق تقدم كبير في جملة أمور من بينها تعزيز فرص الحصول على الأراضي.

١٤ - السيدة ستون (أستراليا): قالت إنّ حماية المرأة من العنف، وتعزيز تمكينها الاقتصادي ودعم القيادات النسائية هي من أولويات أستراليا، على المستويين المحلي والدولي كليهما. وتمكين المرأة يعني مشاركة كلّ النساء مشاركة كاملة وفعلية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مشاركتهن المتساوية في الوظائف القيادية، وفي الاقتصاد ومنع نشوب النزاع وبناء السلام. وأضافت أنّ حكومتها تلتزم أيضاً تجاه تمكين نساء الشعوب الأصلية وتجاه الجهود الرامية للقضاء على كافة أشكال العنف ضدّ النساء والفتيات.

١٥ - وقالت إنّ حكومتها أصدرت مؤخراً التقرير المرحلي الأول عن خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن ٢٠١٢-٢٠١٨، وهو يوضّح حسن أدائها في الوفاء بالالتزامات التي اتخذتها لضمان تحسين النتائج من أجل النساء والفتيات في أوضاع النزاع وما بعده. وهي تلتزم أيضاً بالتوعية بشأن العنف الجنسي والمساعدة على ضمان مقاضاة جرائم العنف الجنسي وتوفير خدمات الدعم لضحاياها. وتدعم الحكومة بنشاط مبادرة المملكة المتحدة لمنع العنف الجنسي، كما تعمل أيضاً على تنفيذ خطتها الوطنية للحدّ من العنف ضدّ النساء وأطفالهن ٢٠١٢-٢٠٢٢، التي تجمع بين الجهود التي تبذلها الحكومات عبر أستراليا من أجل تحقيق انخفاض فعلي ومستدام في مستويات العنف ضدّ النساء. كما تتعاون الحكومة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة مسألة عدم حصول المرأة على خدمات شاملة للصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات تخطيط الأسرة والتثقيف الجنسي الميسورة التكلفة.

١٦ - وأضافت أنّ عدم المساواة بين الجنسين يقوّض النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والحدّ من الفقر، وأنّ تعزيز تمكين المرأة اقتصاديا هو عنصر محوري في برنامج أستراليا للمعونة. وسيخصص خلال السنة المالية الحالية ما يقارب ملياري دولار استرالي لمبادرات تحدد المساواة بين الجنسين ضمن أهدافها الكبرى. وسيتاح من خلال سياسة المعونة الجديدة معالجة المسائل الجنسانية معالجة فعالة في سياق تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من جميع الأنشطة الإنمائية، بصرف النظر عن أهدافها.

١٧ - وقالت إنّ المجتمع برمته يستفيد من مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات والقيادة وبناء السلام. مع ذلك فإن المرأة لا تشغل سوى ٥ في المائة من المقاعد البرلمانية في منطقة المحيط الهادئ. وذكرت أنّ مبادرة أستراليا المعنونة نساء المحيط الهادئ يجسدن التنمية في المحيط الهادئ هي مشروع بتلكفة ٣٢٠ مليون دولار استرالي يرمي إلى تمكين ١٤ دولة في المنطقة من تحسين توفير الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة. كما تعهدت حكومتها بمنح ٦٠ مليون دولار أسترالي لبرنامج تمكين النساء الإندونيسيات من أجل الحدّ من الفقر، والذي يدعم الشراكات بين المجتمع والحكومة والقطاع الخاص بهدف إيجاد الحلول للتحديات التي تلاقيها المرأة في إندونيسيا.

١٨ - السيد جوشي (الهند): قال إنّ حكومته تلتزم بتعزيز بيئة تمكينية للنهوض بالمرأة من خلال استراتيجيات التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتأمين الهياكل الاجتماعية والمادية، والتشريعات، ومشاركة المرأة في

الحوكمة، وادماج النساء المستضعفات والمهمشات، والسياسات والبرامج الوطنية. ولقد حققت الهند تقدماً واسعاً في مجال النهوض بالمرأة حيث تخصص للنساء ٥٠ في المائة من وظائف الحوكمة على المستوى الشعبي، حيث انتخبت نحو ١,٥ مليون إمرأة لشغل هذه الوظائف. وقال إن حكومته استحدثت في عام ٢٠٠٥ ميزانية للشؤون الجنسانية وزادت إنفاقها الإجمالي من ٢,٧٩ في المائة إلى ٥,٨٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣.

١٩ - وأضاف أنّ المهمة الوطنية بشأن سبل المعيشة الريفية ترمي لتخليص ٧٠ مليون أسرة معيشية ريفية من براثن الفقر بتركيز الجهود على تحسين وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي بواسطة مجموعات المساعدة الذاتية. وشملت هذه المبادرات إنشاء مصرف مقصور على النساء، وخطط لمنح ائتمانات بالغة الصغر للأنشطة المدرة للدخل، وسن تشريعات لحماية حقوق الملكية للمرأة. وبموجب القانون الوطني للأمن الغذائي، تُعامل النساء اللائي تزيد أعمارهن عن ١٨ عاماً كمعيلات للأسر المعيشية لغرض الحصول على الحبوب في إطار النظام الوطني لتوزيع الحبوب. وقال إنّ حكومته سنّت تشريعات محددة لضمان بيئة سليمة وآمنة للمرأة في المترل وفي مكان العمل، مع زيادة العقوبات المفروضة على الجرائم المرتكبة ضد النساء، وحماية الأطفال من الوقوع ضحايا للجرائم الجنسية. كما تعمل حكومته أيضاً على إنشاء ''مراكز جامعة'' لمساعدة النساء في الأزمات في ١٠٠ مقاطعة لغرض توفير خدمات متكاملة للنساء المتعرضات للعنف.

٢٠ - ولقد أحدثت حملة التعليم للجميع أثراً هاماً على الفتيات. وارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء من ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠١١ مع تراجع الفروق بين الجنسين. وقال إنّ حكومته أطلقت منذ وقت قريب حملة ''انقذ ابنتك، علّم ابنتك'' بدعم من الميزانية يبلغ مليار روبية، وذلك من أجل الربط بين السلامة والتعليم مع مكافأة وتقدير جميع المشاركين.

٢١ - وقال إنّ المهمة الوطنية بشأن الصحة الريفية تعمل على تحسين العديد من المؤشرات المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية والنساء، بمن فيهن النساء والفتيات من المجتمعات المستضعفة. وقد تحقق انخفاض كبير في معدلات وفيات الأمهات والأطفال. وتركز الخطط الصحية على تمكين الشابات والمراهقات من الاعتماد على أنفسهن، وهي تشمل توفير المكملات الغذائية والتعليم، والتثقيف الصحي والخدمات الصحية، وإسداء المشورة، والتدريب على مهارات الحياة والتدريب المهني.

٢٢ - وأضاف أنّ حكومته تثني على عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقد أوفت بتعهدها بتقديم مساهمة قدرها ٥ ملايين دولار أمريكي، موزعة على خمس سنوات، للتمويل الأساسي لهذه الهيئة.

٢٣ - السيدة ياغوشي (اليابان): قالت إنّ اليابان تعمل من أجل تمكين المرأة على الصعيدين المحلي والعالمي، وذلك بتيسير مشاركة المرأة الفعلية في المجتمع، مع تحسين جهود اليابان في مجال الرعاية الصحية للمرأة في إطار استراتيجيتها بشأن االدبلوماسية الصحية العالمية، ودعم مشاركة المرأة وحماية حقوقها في مجال السلام والأمن. وقد تعهدت اليابان في العام الماضي بتقديم ما يزيد عن ١,٨ مليار دولار أمريكي للنهوض بوضع المرأة واستفيد منها حتى الآن في تنفيذ مشاريع في أكثر من ٥٠ بلداً ومنطقة في جميع أنحاء العالم؛ وشملت تلك

المشاريع برنامجاً يهدف لإنشاء مرافق الدراسة المتوسطة في المناطق الريفية من مقاطعة السند في باكستان، ومشاريع لإنشاء مدارس لإعداد الموظفين الطبيين ولمراجعة وتنقيح وتحديث مواد التعليم الطبي في موزامبيق، وبرنامج النقد لقاء العمل الذي يهدف لدعم توسيع الأعمال التجارية الصغيرة التي تديرها النساء من أجل تعزيز عمالة الإناث وغيرهن من اللاجئين والمشردين داخلياً نتيجة للنزاع السوري.

٢٤ - وقد ضاعفت اليابان في عام ٢٠١٤ بخمسة أضعاف المساهمات التي تقدمها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيُفتتح قريباً في طوكيو مكتب اليابان التابع لهذه الهيئة. وقالت إنّ حكومتها تعمل على تعزيز تعاونها مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي ضد المرأة في النزاعات المسلحة وتشارك بنشاط في المشاريع المنفذة في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. واستضافت اليابان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الجمعية العالمية للمرأة في طوكيو، والتي حضرتها ١٠٠ إمرأة قيادية من مختلف أنحاء العالم. وأنشأت اليابان شعبة تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى وزارة الخارجية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لغرض تجسيد وتشجيع المبادرات المتعلقة بالنهوض بالمرأة، وتنسيق المعلومات واستخلاصها من مختلف الشُعب وتوضيح المنظور الجنساني في السياق الدبلوماسي.

٢٥ - السيد سيجير (سويسرا): قال إنّ التدابير التشريعية تشكّل أساساً جيداً للقضاء على التمييز ومكافحة العنف ضدّ النساء والفتيات، بيد أنه يلزم مع ذلك اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة هذه المشكلة في جذورها. ومن دواعي الأسف أنّ ٣٢ دولة فقط من الدول الأعضاء استجابت حتى الآن لطلب المعلومات المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/١٤٤. وقال إنّ حكومته تشعر بالقلق لاستمرار انتشار الاغتصاب بشكل واسع في بعض البلدان وهي تؤيد الرأي بضرورة وجود أُطُر قانونية لضمان المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى آليات الرصد للتأكد من مساءلة مرتكبي هذه الجرائم.

٢٦ - وقال إنّ زواج الأطفال، والحمل المبكّر والفقر ترتبط كلها ارتباطاً وثيقاً بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وناسور الولادة؛ وتناشد حكومته جميع الدول الأعضاء للقضاء على ممارسة زواج الأطفال بسنّ التشريعات اللازمة لمكافحتها، وإطلاق حملات التوعية وتعزيز تعليم الفتيات؛ مع إرساء برامج للقضاء على الأسباب الجذرية لناسور الولادة واتخاذ تدابير تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية.

٢٧ - وفيما يخص تقرير الأمين العام عن الاتجار بالنساء والفتيات (A/69/224)، قال إنّ القلق يساور حكومته التي تلاحظ أن غالبية الدول الأعضاء تستخدم مصطلح ''الأطفال''، مما يؤدي إلى عدم التمييز بين البنات والأولاد، وإن كانت البنات أكثر تأثراً من الأولاد. وهي تشجع كلّ الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها ونشر البرامج التثقيفية وحملات التوعية لمكافحة الاتجار بالنساء. وتشجعها أيضاً على معالجة الأسباب الجذرية لتلك المشاكل، أي عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة، والقوالب النمطية الجنسانية وعدم كفاية تقاسم السلطة. ويجب على الدول الأعضاء أن تشرع في تنفيذ حملات التوعية من أجل تغيير هذه المعايير الاجتماعية وتوفير خدمات رفيعة الجودة، وخصوصاً خدمات الرعاية الطبية والنفسانية والمساعدة الاجتماعية، مع توفير الدعم الطويل الأجل.

٢٨ - وأضاف أنّ حكومته ترى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تتضمن هدفاً محدداً بشأن المساواة بين الجنسين، والتي تشمل المساواة بينهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والقضاء على جميع أشكال العنف ضدّ النساء والفتيات، ووضع حدّ لزواج الأطفال وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وضمان مشاركة المرأة المتساوية على كافة الأصعدة.

٢٩ - السيدة شيلو (اسرائيل): قالت إنّ الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تشكل الفرق بين الحياة والموت للعديد من النساء والفتيات. فالجميع سيستفيد من منح المرأة فرصة المشاركة كعضو كامل في مجتمعها. على سبيل المثال، لو أتاحت البلدان النامية للمزارعات فرصاً متساوية مع الرجال المزارعين في الحصول على الأراضي والبذور والعُدد، لأمكن تقليص عدد السكان الجائعين بما يقارب ١٥٠ مليون. والنساء اللاتي يحققن دخلهن بأنفسهن يعيدون استثمار ٩٠ في المائة منه في نطاق أسرهن ومجتمعاتهن.

٣٠ - وقالت إنّ إعلان استقلال اسرائيل عام ١٩٤٨ يجسد المساواة بين الجنسين، وهي تُنفّذ من خلال القوانين والسياسة العامة، بدءاً بقانون الحقوق المتساوية للمرأة. وتبرز النساء الاسرائيليات كقياديات في السياسة والقانون والقطاع الخاص. وقد شملت المبادرات الأخيرة دورات تدريبية في مجال التكنولوجيا المتطورة للنساء العربيات - الاسرائيليات ينظمها مركز بيريز للسلام والمركز المجتمعي العربي - اليهودي في يافا، بالشراكة مع نُظم سيسكو. وقالت إن حكومتها تعمل أيضاً على النهوض بالمساواة بين الجنسين خارج حدود البلد. فمن خلال برنامج عنوانه ''الابتكار: أفريقيا''، تتقاسم حكومتها الابتكارات الاسرائيلية في مجالي الزراعة والتكنولوجيا مع القرى الريفية الأفريقية. وثمة دور أساسي للمرأة في بناء السلام المستدام. ومشاركتها المتساوية في اتخاذ القرارات العمومية، وبناء السلام والوفاق هي أفضل استثمار يمكن القيام به في السلام الطويل الأجل.

٣١ - السيدة دياز غراس (المكسيك): قالت إنّ عملية إعداد تقرير المكسيك عن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين أوجدت تظافرات بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني، مما يشهد على التزام بلدها ببذل جهود منسقة لتعزيز حقوق المرأة ومكافحة التمييز ضدها. كما تدعم المكسيك حملة ''يونيتي'' التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والحملات الوطنية الرامية لتثقيف النساء بشأن حقوقهن والقوالب النمطية الجنسانية الشائعة.

٣٢ - وقالت إنّ حكومتها سنّت تشريعات لمكافحة العنف والتمييز ضدّ المرأة وتوسيع نطاق لجوء الضحايا إلى القضاء. وفي هذا الصدد، ثمة أهمية حيوية لجمع الإحصاءات الجنسانية عن الحالات المبلغ بشأنها لدى الشرطة والتُهم الموجهة ضدّ مرتكبيها وعدد الضحايا الذين يعالجون في المستشفيات ومراكز الإيواء. وتوخياً لهذه الغاية، يوفر معهد المكسيك الوطني للإحصاء والجغرافيا التدريب وسيستضيف محفلاً دولياً عن الإحصاءات الجنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣٣ - وتطلعاً إلى تمكين النساء والفتيات، اتخذت المكسيك عدداً من الإجراءات، من بينها إدراج المنظور الجنساني في خطة التنمية الوطنية والبرامج والبروتوكولات الوطنية بشأن تأمين المساواة في الفرص، وإدارة العدل وحصص تمثيل الجنسين في الوظائف العمومية، وذلك بالإضافة إلى تعزيز لجوء النساء من السكان الأصليين إلى القضاء.

٣٤ - ولقد أتاح إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة ممتازة لضمان النهوض بالمرأة من خلال إدراج هدف انتقالي بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها، فضلاً عن ضمان إدراج المنظور الجنساني في كلّ هدف منفرد. وتدعم المكسيك أيضاً إدراج هدف لمكافحة العنف ضدّ المرأة. وفي هذا الصدد، شكلت النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة أساساً متيناً للمفاوضات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولابد من معالجة بعض المسائل الهامة مثل الاستفادة من الموارد والعمل بدون أجر معالجة كافية في إطار خطة العمل الجديدة.

٣٥ - السيدة سواي (ميانمار): قالت إنّ حكومتها تكثّف جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تنفذ الآن خطة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة أمدها عشرة أعوام (٢٠١٣-٢٠٢٢) بغية ضمان تمكين جميع النساء في ميانمار وتمتعهن الكامل بحقوقهن. وقد أُعيد في عام ٢٠١١ تأسيس لجنة ميانمار الوطنية لشؤون النساء وأُنشئت في إطارها لجان فرعية على مستوى الأقاليم والدولة. كما تنظم حكومة ميانمار جلسات تدريبية منتظمة للتوعية بالمسائل الجنسانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٦ - وقالت إنّ الاصلاحات الداخلية الأخيرة وصدور تشريعات قابلة للتطبيق أوجد بيئة أفضل لحماية حقوق النساء والفتيات. ويجري الآن إعداد قانون لمعالجة العنف ضد المرأة، في حين تنفذ الحكومة استقصاءات وبحوث من أجل الحصول على بيانات موثوقة لاستخدامها كأساس لاتخاذ تدابير مكافحة العنف الجنسي. كما تُنظم حلقات دراسية عبر البلد تتناول العنف ضدّ المرأة، فضلاً عن إسداء المشورة للضحايا واتخاذ إجراء قانوني حازم ضدّ جميع مرتكبي هذه الجرائم. وأضافت أنّ المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يشاركان في أنشطة التوعية والوقاية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، صادقت ميانمار على إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات التراع.

٣٧ - وتوخياً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، زادت حكومتها ميزانية القطاع الاجتماعي، وخصوصاً ميزانية الصحة والتعليم، من أجل استفادة النساء والأطفال. وحققت عبر السنوات إنجازات في مجال محو الأمية والتعليم الأساسي وهي تعمل الآن على ضمان حصول كل طفل على التعليم لنهاية الدراسة المتوسطة على الأقل. كما تسعى من أجل خفض معدل الفقر إلى ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٣٨ - وقالت إنّ مشاركة المرأة في الحكومة والبرلمان والأعمال التجارية تواصل نموها باطراد، وإن النساء يشغلن أكثر من ٥٠ في المائة من وظائف الخدمة المدنية ويُلاحظ اتجاه مماثل في القطاع الخاص. كما ارتفع عدد النساء المنخرطات في الحياة السياسية وهناك الآن أكثر من ٥٠ امرأة من بين أعضاء البرلمان.

٣٩ - السيد عابدين (المغرب): قال إنّ هيمنة الذكور ما زالت واسعة الانتشار، على الرغم من القوانين القائمة لضمان المساواة. وإنّ قدرات المرأة السياسية والمالية والاقتصادية تقل عن قدرات الرجل، وهي أكثر تعرضاً للفقر والأمية، والمعاناة من الجوع أو الوقوع ضحية للعنف والاتجار بالبشر. ووضعها غير المتساوي في المجتمع ناجم عن القوالب النمطية القائمة على التحيز الجنساني والتي تؤثر على معتقدات وسلوكيات الرجال والنساء على السواء. وقال إنّ وسائل الإعلام، والتعليم،

والرياضة، والدعاية واللغة تشكل كلها ساحات لمكافحة عدم المساواة.

٤٠ - وقال إنّ خطة حكومته للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦ تشمل تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والمجتمع المدني والشؤون العامة؛ وتعزيز تمكين المرأة من خلال مكافحة الأسباب الجذرية لعدم المساواة، أي الأمية والفقر والتمييز والعنف؛ وتعزيز احترام حقوق المرأة وحرياتها وكرامتها.

٤١ - وأضاف أنّ حكومته توجه اهتماماً خاصاً لمسألة العنف ضدّ المرأة، التي تحرمها من كرامتها وتقلّص قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل التدابير المتخذة إنشاء خطّ اتصال مجّاني لمساعدة الضحايا، ومراكز تديرها منظمات حكومية وغير حكومية، ودعم النساء في المستشفيات والقضاء، وتعزيز التدابير القانونية لحماية النساء والأطفال، وتعميم الاعتبارات الجنسانية في الإحصاءات واستحداث نظم لتسجيل حالات العنف وتحليلها. كما أدخلت تعديلات على القانون الخاص بمنع الزواج المبكّر، وتُبذل الآن جهود لمساعدة النساء على فهم القوانين الجديدة.

٤٢ - وقال إنّ عدم المساواة يتجلى في عالم العمل بشكل خاص. وقد صدر في المغرب قانون يرمي إلى زيادة عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف مسؤولة عن صنع القرار في أماكن العمل. كما حظر القانون التمييز الجنساني والمضايقة الجنسية، واستحدثت في البلد تدابير أخرى مثل حماية الأمومة.

٤٣ - السيد باتريوتا (البرازيل): قال إنّ ثمة اتفاق متزايد في الرأي بأن تحقيق التنمية المستدامة لن يتم دون مشاركة المرأة المتساوية في المجتمع والاقتصاد وعمليات اتخاذ القرار. ويشكل القضاء على الفقر عنصراً أساسياً في بلوغ التنمية المستدامة، ولكن القضاء على الفقر لن يتحقق دون التخلص من عدم المساواة، وما من طريقة للتخلص من عدم المساواة الشاملة ما لم يتم التخلص من عدم المساواة ضدّ المرأة.

٤٤ - وقال إنه في غضون العشر سنوات الماضية تمّ اخراج ٣٦ مليون برازيلي من ظروف الفقر المدقع بفضل السياسات المنفذة توخيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وحققت المرأة استفادة واسعة من السياسات الاجتماعية التي اتبعتها حكومته عبر السنوات القليلة الماضية، بما شمل إتاحة التحويلات النقدية وائتمانات الإسكان؛ ويُفسّر نجاح هذه المبادرات بأن المرأة كانت المستفيد الرئيسي منها.

٤٥ - وقال إن حكومته ترى أنّ التثقيف الجنسي الشامل يؤدي إلى انتهاج الشباب سلوكا أكثر مسؤولية وإلى تزايد المساواة بين الجنسين، وبالتالي فقد اتبعت سياسات تهدف لتقليل الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً وحمل المراهقات من خلال توفير المعلومات ووسائل منع الحمل مجاناً. وقد حظيت جهودها في وقاية النساء من سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز باهتمام دولي، فضلا عن جهودها في تشخيص هذه الأمراض ومعالجتها لدى النساء المصابات.

٤٦ - وأضاف أن حكومته تدعم إدراج هدف قائم بذاته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، فضلاً عن هدف محدد عن سبل التنفيذ بمراعاة المنظور الجنساني. ولقد وضع المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، وعلى وجه الخصوص مؤتمر عام ١٩٩٥، نظاماً دولياً لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات؛ ودور الدول الأعضاء هو تعزيز ذلك النظام عن طريق إعداد المفاهيم والأطر وبرامج العمل

دون تأجيل. ويشكل تعزيز التعاون الدولي من خلال تقاسم الممارسات الجيدة أساساً للتخلص من التحديات الباقية أمام التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وذلك مثل قلة تمثيل المرأة في عمليات اتخاذ القرار، وعدم المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية، والعنف والتمييز، والمسؤولية غير المتناسبة عن العمل بدون أجر، والقوالب النمطية الجنسانية السائدة، وعدم المساواة في الانتفاع بالموارد الاقتصادية والمالية.

٤٧ - السيدة فان دير لندن (هولندا): قالت إنّ إمرأة واحدة من كلّ ثلاث نساء في العالم تتعرض لشكل من أشكال العنف الجنسي، وإنّ إساءة معاملة المرأة تؤدي إلى استضعافها جسمياً وعقلياً واجتماعياً. وكثيراً ما تتلقى اللوم أو تشعر بالذنب تجاه إساءة المعاملة هذه باستخدام اقتباسات من الكتب المقدسة. وهناك الملايين من الأشخاص عبر العالم ممن يتبعون فئات صغيرة من الأفراد ذوي النفوذ في المجتمعات أو الجمعيات الدينية ويستوعبون أفكاراً يفرضها عليهم هؤلاء الأفراد ويعتبرون أنها تخولهم حقّ مهاجمة النساء والفتيات أو اغتصابهن أو توبيخهن أو اهانتهن. ومما ينذر بالخطر هو تزايد العنف الجنسي والتحيز الجنسي في مناطق العالم التي تحقق المرأة تقدما فيها.

٤٨ - ومع أنّ الكثير من العنف الشديد، والجنسي في غالبية الأحيان، الذي ترتكبه الدولة الإسلامية يوجه ضد النساء والفتيات، فإن عملية اتخاذ القرار بشأن الاستجابة الدولية لم تورد أي ذكر لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما لو كانت انتهاكات حقوق الإنسان غير ذات شأن عندما تكون النساء ضحاياها. ولقد أبرزت التقارير عن العنف الوحشي المرتكب ضد النساء والفتيات والأطفال في مخيمات اللاجئين السوريين ضرورة مشاركة النساء في تسوية النزاعات.

٤٩ - وبالرغم من مناداة منظمة الصحة العالمية باتخاذ إجراء جدّي ودائم بشأن العنف المرتكب ضدّ النساء والفتيات، فإن هذه المسالة لم تتلقّ سوى اهتماماً قليلاً. وحتى في هولندا، فإن إمرأة واحدة من كل ثلاث نساء تعرضت للعنف الجنسي، ويرجح أنّ يكون هذا العدد أكبر بالنظر لقلة التبليغ عنه. وناشدت الحكومات والمجتمع الدولي باتخاذ إجراء جدّي ودائم من خلال شجبها علناً لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وقد تكون الخطوة الأولى في هذا الإجراء هي تحسين مكانة المرأة وبذل جهد أكبر في تثقيف الأولاد، الذين يلزم تعليمهم أنّ مترلتهم وذكوريتهم لن تُهدد إذا ما تعاملوا مع النساء والفتيات باحترام، وأنّ أيّ من الثقافة أو الدين أو الأعراف لا يبرر إساءة المعاملة. وناشدت القياديين السياسيين والاقتصاديين والدينيين والروحانيين التكلم علناً واستخدام نفوذهم من أجل إنهاء العنف ضدّ النساء والفتيات.

٥٠ - السيدة ناتيفيداد (الفلبين): قالت إنّ الفجوة القائمة بين الجنسين في الفلبين في مجالي التعليم والمشاركة السياسة تقلّصت منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥، مع تطوير وتعزيز آليات النهوض بالمرأة. كما أنّ مشاركة المرأة باعتبارها المفاوض الرئيسي لمكتب مستشار رئيس الدولة بشأن عملية السلام يسّرت إلى حدّ بعيد نجاح مفاوضات السلام مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير واعتماد الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو.

٥١ - وقالت إنه ما زالت هناك تحديات قائمة في مجال الصحة الإنجابية والقضاء على الفقر، مع ذلك، فقد صدر قانون بشأن مسؤولية الآباء والصحة الإنجابية، وهو يضمن الانتفاع الشامل بخدمات تخطيط الأسرة، وتنظيم الخصوبة، والتثقيف الصحي، ورعاية الأمومة، وذلك بعد ١٣ عاماً من النقاش المتنازع. ومن بين القضايا الناشئة التي تستلزم اهتماماً ذا أولوية قضية أشكال العنف الجديدة في إطار وسائل الإعلام الالكترونية، وخصوصاً البغاء والدعارة في الفضاء الالكتروني، وتغيّر المناخ، والتي أبرزت ضرورة تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على توفير استجابات تراعي الاعتبارات الجنسانية في حالات الطوارئ وحالات الكوارث الطبيعية.

٥٢ - وقالت إنّ حكومتها تقلق لملاحظة انخفاض عدد الردود الواردة على المعلومات التي طلبها الأمين العام بشأن الاتجار بالنساء والفتيات. وحثت الدول الأعضاء على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

٥٣ - وأضافت قائلة إنّ حكومتها تثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما أنجزته في تعميم المنظور الجنساني في إعمال منظومة الأمم المتحدة وعملياتها ولكنها تلاحظ أنّ التقدم المحرز ما زال متبايناً عبر مختلف الأجهزة. وهي تشجع هذه الهيئة على مواصلة التوعية، وخصوصاً قبل انعقاد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وإنّ للتنسيق الفعّال واتساق العمل بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة وضع المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة أهمية حيوية للنهوض بالمرأة. وقالت إن وفد بلدها يؤيد إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كهدف قائم بذاته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل ضمان مراعاة هذه المسألة في تحديد جميع الغايات والمؤشرات.

٥٤ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إنّ النساء والفتيات السوريات تعرضّن على مدى ثلاث سنوات فضيعة لأبشع أشكال التطرف على يد الإرهابيين المعروفين بالجهاديين التكفيريين من عدة بلدان عربية، بدعم من دول الخليج وتركيا. وكان الاغتصاب الجماعي والزواج القسري والإخضاع لقيود ايديولوجية محوّرة من بين أشكال إساءة المعاملة التي تعرضت لها النساء السوريات اللاتي اضطلعن في الماضي بدور بارز في مجتمعهن، وعانين في تلك الأيام الحالكة داخل الجمهورية العربية السورية وفي مخيمات العار على امتداد حدود البلد مع تركيا والأردن. وقد اختطفت واستعبدت مئات من الفتيات السوريات من قبل الإرهابيين الوهابيين، كما انتحرت بعض الفتيات تجنباً لهذا المصير. وأضاف أن الإرهابيين ينكرون انتماء النساء إلى البشر ويحولونهن إلى مجرد أدوات لمتعتهم الجسمية، منتزعين منهن الكرامة والحرية اللتين تمتعن بها لعقود بموجب الدستور السوري والتشريعات المحلية.

٥٥ - وخلال تلك السنوات الثلاث، أصدر ما يُعرف بالمجتمع الدولي، وبعض كبار مسؤولي الأمم المتحدة والبلدان الغربية العديد من الإعلانات التي تؤيد حقوق المرأة. وفي الحين نفسه، شغلت منافذ الإعلام الغربية والعربية أنفسها بتوجيه التُهم الزائفة، وصنع الأكاذيب وتحويل حكومته إلى شيطان، مع تناسي كلّ ما فعلته تلك الحكومة من أجل تمكين المرأة ومنحها حقوقاً متساوية في الحياة العامة، في تباين صارخ مع مناطق

أخرى في المنطقة، حيث يُحظر على النساء قيادة السيارة أو حتى ركوب الدرّاجة.

٥٦ - وقال إنّ حرباً ظلاميّة وإرهابية تُشنّ ضدّ سوريا على يد مقاتلين من جنسيات متعددة، بدعم من بلدان أعضاء في ما يُعرف بالمجتمع الدولي، الذي أخذ يدرك الآن فقط نطاق تلك الفضائع وأثرها الهائل على النساء والفتيات. ولقد آن الأوان لكي تعيد البلدان المنخرطة في تلك الحرب تفكيرها في دعم الإرهاب، وآن الأوان أيضاً لمسؤولي الأمم المتحدة الرفيعي المستوى ليعيدوا النظر في تشككهم في الأدلة التي قدمتها حكومته والتي تشهد على النشاط الإرهابي الأجنبي المسلح. وأضاف قائلاً إنه يتعين على الجميع تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) تنفيذاً كاملاً غير متحيّز.

٥٧ - وقال إنّ الفتاوى التي أصدرها التكفيريون الوهابيون تشكّل غطاء يستر الجرائم الإرهابية ويحرم المرأة من ممارسة حقوقها. ويشكل ما يطلق عليه ''جهاد النكاح'' أشد الأمثلة ابتذالاً على الفتاوى العدوانية ضدّ العرب والإسلام. ولقد حاولت حكومته في عدة مناسبات تحذير الأمم المتحدة من تفشي هذه الظاهرة، وطالبت باستجابة فورية من وكالات الأمم المتحدة لحماية النساء والفتيات البريئات من الوقوع ضحية لهذه الممارسة المهينة، ولمساءلة الأشخاص الذين يصدرون تلك الفتاوى والجهات الداعمة لهم. ولكن تلك الندائات واجهت صمتاً ولا مبالاة دوليين يجدر شجبهما، على الرغم من إقرار الحكومات الغربية والعربية بوجود تلك الممارسة داخل مجتمعاتها. وبالتالي، فقد استمرت تلك الفتاوى وتوسع انتشارها، كما توسع تجنيد المتطرفين لمئات الفتيات، حيث تندرج فرنسا والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا في عداد أكثر البلدان تصديراً لهؤلاء المجندات. وقال إن وفد بلده يكرر الدعوة إلى بذل جهود دولية مخلصة لإنهاء تلك الفتاوى الظلامية ولإرساء آلية يتسنى من خلالها للحكومات التي تتمتع ولاياتها القانونية بالسلطة على مصدري تلك الفتاوى لكي تحمّلهم مسؤوليتها. وإنّ الأثر السلبي العميق لتلك الأفكار على النساء والفتيات - وخصوصاً حرمانهن من إنسانيتهن وكرامتهن - لن يقتصر على بلده وحده وإنما سيمتد إلى البلدان الأخرى.

٥٨ - السيد هولباخ (ليختنشتاين): ذكر أنّ المساواة بين الرجل والمرأة كانت أحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، وقال إن عدم تحقيق أيّ بلد لمساواة كاملة بين الجنسين يعود بدرجة واسعة لقلة الأولوية الممنوحة لهذه المسألة، وانعدام الرغبة السياسية، وعدم التزام ذوي السلطة، وهم عادة الرجال ذوي السلطة. لذا فقد رحبت حكومته بحملة ''الرجل للمرأة'' (HeForShe)، حيث ركزت سياسة ليختنشتاين الخارجية منذ عهد طويل تركيزا شديداً على حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنهاج عمل السلام والأمن، وهذه المسائل ما هي بمسائل تعني المرأة وحدها، وإنما هي مسائل تخص حقوق الإنسان. وإنّ أي سلام أو تنمية مستدامة لن يتحقق دون تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية. وقال إنّ حكومته تدعو منذ عهد طويل لإدراج هدف قائم بذاته بشأن الاعتبارات الجنسانية ومراعاة شاملة للمنظور الجنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وهي ترحب بإدراجهما في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

٥٩ - وقال إنه عند إعداد أهداف التنمية المستدامة، لا بد من التعّلم من الأخطاء التي ارتكبت في صياغة

الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً التخلف عن إدراج هدف القضاء على العنف ضدّ المرأة. ويلزم الإقرار بأن مشكلة العنف ضد المرأة لا تقتصر على البلدان النامية وحدها وإنما هي مشكلة يعاني منها كل مجتمع في العالم. مع ذلك فإن الشرطة لا تُبلّغ سوى بجزء واحد فقط من تلك الحوادث، وقلة من تلك الحوادث المبلغ بشأنها تؤدي إلى إدانات. ولم يعد ممكناً اعتبار العنف ضد المرأة جريمة تافهة أو جريمة تُلام الضحية عليها. وفي معظم حالات الاغتصاب أو الاعتداء البدني أو الترصّد والتهديد ترتبط الضحية بعلاقة شخصية مع مرتكب الجريمة، مما يزيد من صعوبة إدلائها بالشهادة. وقد أدت هذه الحالة إلى ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام منتظم للمساءلة مما يحفز على مواصلة العنف. لذا فإن حكومته ترحب بالتركيز على المساءلة في مشروع القرار المعني بإنهاء العنف ضدّ المرأة.

٦٠ - السيد سيك (السنغال): قال إنّ الغالبية الكبرى من نساء أفريقيا ما زالت تواجه عقبات عديدة تتعلق بالحصول على عمل لائق وعدالة منصفة، وإنّ القواعد الاجتماعية، فضلاً عن الممارسات التمييزية والقوالب النمطية تعوق التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. كما تؤثر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج المبكّر أثراً سيئاً على صحة المرأة. ودعا إلى إجراء مناقشة بناءة لمشروع قرار فترة السنتين بشأن جهود معالجة مسألة ناسور الولادة الذي يعرضه بلده نيابة عن المجموعة الأفريقية. وقال إنّ النساء في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة بحاجة إلى حماية أفضل، فهنّ يمثلن غالباً أول ضحايا الجنود الذين يستخدمون الاغتصاب كسلاح.

٦١ - وأضاف أنّ النساء في السنغال يوفرن ٧٥ في المائة من العمل في الأرياف وهنّ مسؤولات عمّا يقارب ٧٠ في المائة من انتاج الأغذية، مما يوضّح قدرتهن على تنمية الأنشطة المدرة للدخل والعمل معاً لمصلحة مجتمعاتهن. مع ذلك، ما زالت المرأة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل والتدريب. لذا فقد أنشأت حكومته صندوقاً استئمانياً وطنياً للنساء لتشجيعهن على تنظيم المشاريع النسائية، كما استهلت خطة للتنمية الأسرية والاجتماعية أمدها عشر سنوات، وأقامت مرصداً لحقوق النساء والأطفال.

٦٢ - وقال إنّ الوضع القانوني للمرأة في السنغال تحسن إلى حدّ بعيد بفضل القوانين الجديدة لمكافحة العنف وضمان التغطية الطبية لأزواج النساء العاملات وأطفالهن، فضلاً عن التعديلات التي أُدخلت على النظام الضريبي والمساواة والتغييرات التي أُجريت مؤخراً في قانون الجنسية. إضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها المرأة من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٢ نتيجة لإصدار قانون التكافؤ في التمثيل السياسي. وستستضيف السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية الذي سيدور حول موضوع أهمية دور نساء وشباب البلدان الناطقة بالفرنسية في التنمية وبناء السلام.

٦٣ - السيد سنغسورينها (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنّ تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين هما من بين أولويات حكومته الرئيسية. حيث ينص الدستور والقوانين ذات الصلة على المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق في كافة المجالات. وقد عممت المساواة

بين الجنسين في برامج البلد الإنمائية لضمان مشاركة النساء في تخطيط التنمية، كما تحقق تقدم كبير في تقليل التفاوت بين الجنسين في التعليم والعمل بفضل تنفيذ طائفة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

٦٤ - وأضاف أنّ اتحاد نساء لاو واللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة ووزارة الشؤون الداخلية التي أُنشئت مؤخراً تترأس كلها أنشطة تعزيز وحماية حقوق المرأة، حيث تركز أنشطة الوزارة على ضمان المساواة في حقوق العمالة والتعليم، وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى مشاركتها في الشؤون الاجتماعية والثقافية والأسرية. وقال إن حكومته ترمي لضمان مشاركة النساء بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل في جميع البرامج التدريبية و١٥ في المائة على الأقل في شغل الوظائف المسؤولة عن اتخاذ القرار بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف أن النساء يمثلن بالفعل ٢٥ في المائة من أعضاء البرلمان، وهي من أعلى النسب في المنطقة، وإن نسبة النساء في وظائف الخدمة المدنية تقارب ٤٠ في المائة. وقال إن حكومته تلتزم بمواصلة تعزيز وحماية حقوق المرأة بدعم وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية.

٦٥ - السيدة الحفيظي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنّ تمكين المرأة ينبغي أن يكون أولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وإنّ وفد بلدها يرحب باقتراح إدراج هدف قائم بذاته لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وقد حققت الإمارات العربية المتحدة تقدماً واسعاً في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودستورها يضمن المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والمسؤوليات، وبموجب تقرير عام ٢٠١٣ للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإن الإمارات العربية المتحدة هي من بين بلدان العالم التي تحتل أعلى المراتب من حيث تقليص الفجوات القائمة بين الجنسين في التعليم والصحة وواحدا من البلدان التي سجلت أدنى معدلات الوفيات المتصلة بالولادة. وتشمل استراتيجيتها الوطنية للنهوض بالمرأة تعميم المنظور الجنساني في جميع التشريعات والسياسات والبرامج ومشاركة متزايدة للمرأة في القطاعين العام والخاص. وتشغل النساء الآن عدداً أكبر من وظائف اتخاذ القرار، بما في ذلك وظائف وزراء الحكومة والقضاة.

٦٦ - وقالت إن الإمارات العربية المتحدة تسعى أيضاً من أجل تحسين وضع المرأة في المنطقة وفي العالم بوجه عام، وإن بلدها يفتتح الآن مكتباً إقليمياً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويُنظم سلسلة من الحلقات الدراسية تحضيراً للاستعراض العالمي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ للتقدم المحرز منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٦٧ - وقالت إن العنف ضد المرأة، مهما كان شكله، هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ويؤدي إلى تقويض التقدم. وقد أُعدت تشريعات جديدة واستراتيجيات وطنية لمكافحة هذا العنف ولمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وعلى الصعيد العالمي، قالت إن حكومتها تشارك في عدة جهود دولية لمكافحة العنف الجنسي في أوضاع التراع. وإن الإمارات العربية المتحدة كانت من أوائل الدول التي صادقت على إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات التراع وهي تدعم مبادرة المملكة المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في سياق التراع في الصومال. وساهمت أيضاً بمبلغ مليون دولار في جهود

الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي وإنشاء مخيم خاص للاجئين السوريين في الأردن يقتصر على النساء والأسر.

٦٨ - وأضافت أنّ قلقاً بالغاً يساور الإمارات العربية المتحدة بشأن خطر التطرف العنيف الذي يهدد الشرق الأوسط وبقية أنحاء العالم وهي تعمل مع المجتمع الدولي من أجل مكافحة ذلك التهديد، وقالت إن نساء الإمارات العربية المتحدة يشاركن بأداء دور رئيسي في تلك الجهود.

٦٩ - السيدة غونارسدوتير (أيسلندا): قالت إنّ أيسلندا تحث الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها منذ ما يقارب عقدين في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وهي تناشد جميع الدول التي أبدت تحفظات لا تتسق مع أغراض وأهداف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأن تسحب تلك التحفظات فوراً. وقالت إنّ وفد بلدها يؤيد إدراج هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، لابد من مواصلة تعميم المساواة بين الجنسين عبر الإطار الجديد، ويجب منح الأولوية أيضاً للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

٧٠ - وقالت إن المساواة بين الجنسين لن تتحقق دون مشاركة الرجال والأولاد. لذا فقد دخلت أيسلندا في شراكة مع سورينام لتنظيم ''مؤتمر صالونات الحلاقة'' في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. والهدف من هذا المؤتمر هو تحديد سبل جديدة لتعبئة الرجال والأولاد في الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين، ومعالجة القوالب النمطية السقيمة للذكورة وتغيير أسلوب تناول هذا الموضوع في أوساط الرجال والأولاد، وذلك لغرض مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز التي تتعرض لها النساء والفتيات. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع الرجال في العالم أجمع على الانضمام إلى حملة ''الرجل للمرأة''. وقالت إن المساواة بين الجنسين مسألة لا تعني المرأة وحدها وإنما هي مسألة تخص حقوق الإنسان أيضاً وهي تستلزم مشاركة الجميع.

٧١ - السيدة سولورزانو - أرّياغادا (نيكاراغوا): قالت إنّ نيكاراغوا ما زالت متمسكة بالتزامها بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين ينبغي أن يشكلا على الدوام الاطار المعياري والسياسي للنهوض بالمرأة، وكذلك بنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. كما تدعم نيكاراغوا تعميم المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية الجديدة باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق الاستدامة. وقالت إن اتخاذ القرار بشأن أهداف التنمية المستدامة الجديدة يجب أن يتم بتوافق الآراء وأن يستند إلى الالتزامات البارزة المقترنة بالأهداف الإنمائية للألفية وإعلان القاهرة لعام ١٩٩٤ بشأن السكان والتنمية.

٧٢ - وأضافت أنّ حكومتها مقتنعة بأن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أهمية أساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي تؤمن بضرورة تعميم المنظور الجنساني في كافة السياسات العامة. وقد أصدرت طائفة من القوانين لتمكين المرأة، من بينها قوانين بشأن المساواة في الحقوق والفرص، وملكية الأراضي، والسلامة والصحة المهنيين، ومجالس البلدية، وإصلاح النظام الانتخابي ومنع العنف ضد المرأة. وقالت إن المرأة تشارك في إتخاذ القرارات على كافة المستويات وتتلقى تدريباً على القيادة وإدارة السياسة العامة. وينص القانون بالفعل على التكافؤ بين الجنسين في المجالس

البلدية وسيُنصّ عليها أيضاً فيما يخص انتخابات الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٦. وتترأس النساء ما يقارب ٥٠ في المائة من الوظائف الوزارية، وهي أعلى نسبة بلغها أي بلد، كما تندرج نسبة النساء في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية في عداد أعلى النسب العالمية. وتؤلف النساء ٦٠ في المائة من موظفي الدولة و ٧٤ في المائة من موظفي النيابة العامة. يُضاف إلى ذلك أنّ عدد ملكيات الأراضي الممنوحة للأسر بلغ ٠٠٠ ١٨٠، حصلت النساء منها على ما يقارب ٠٠٠ ١٢٠ ملكية، وأن النساء يمثلن ٥٢ في المائة من أفراد السكان الأصليين الذين استردوا حقوقهم في ملكية الأراضي.

٧٣ - السيد روزدي (ماليزيا): قال إن ماليزيا تطمح في أن تصبح دولة متقدمة ومرتفعة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠، وقد أحرزت تقدماً اقتصادياً هاماً خلال العقود الأخيرة، ويعود بعض الفضل في ذلك إلى مشاركة المرأة المتزايدة في عملية التنمية، وإن تحصيل المرأة التعليمي بلغ الآن مستوى لم يشهد مثيله، كما تزايدت مشاركتها في قوى العمل، وإن ماليزيا اعتمدت تشريعات تنص على المساواة في فرص العمل واحترام حقوق المرأة.

٧٤ - وأضاف قائلاً إن التزام ماليزيا بتمكين المرأة الاقتصادي يتجلى في العديد من برامجها. فقد حددت الحكومة في برنامجها للتحول الاقتصادي أهدافاً لزيادة معدل مشاركة الإناث في العمالة بنسبة ٥٥ في المائة وبنسبة ٣٠ في المائة في مجالس الشركات المدرجة في القطاع العام. في حين تلقت ٤ ٣٠٠ إمرأة تدريباً متخصصاً في إطار برنامج النساء صاحبات العمل وهنّ يعملن الآن في شتى القطاعات الاقتصادية، من بينها قطاعات الزراعة والخدمات وصيد الأسماك والصناعات التحويلية والأنشطة الزراعية والأعمال التجارية.

٧٥- وقال إن ماليزيا تتفق مع رأي الأمين العام في أنّ الوقاية هي أفضل أسلوب للقضاء على العنف ضدّ المرأة، وإن حكومته ستواصل اتباع نهج شامل في معالجة هذه المسألة، التي تندرج ضمن ١٣ مجالاً رئيسياً في خطة عملها الرامية للنهوض بالمرأة. وتشمل التدابير المزمع اتخاذها خطوات للقضاء على الإفلات من العقاب، ومقاضاة مرتكبي العنف، وحماية الضحاية وإعادة تأهليهن. يُضاف إلى ذلك التعديلات التي أُدخلت على قانون العقوبات من أجل توسيع تعريف الاغتصاب وفرض عقوبات أشد صرامة على مرتكبيه؛ وتعديلات قانون العمل، لغرض معالجة المضايقة الجنسية في مكان العمل؛ وتعديل القانون الخاص بالعنف العائلي، وتوسيع تعريف العنف العائلي.

٧٦ - السيد رويز (كولومبيا): قال إنّ وفد بلده يشعر بسرور بالغ لمنح ملالة يوسفزي جائزة نوبل للسلام لدفاعها عن حق الفتيات في التعليم. وهو يناشد المجتمع الدولي بالعمل بشدة على الإفراج الفوري عن الفتيات اللاتي اختطفن في نيجيريا من قبل جماعة بوكو حرام. وأضاف أن كولومبيا مقتنعة بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وبالتالي فثمة ضرورة أساسية لحصول المرأة على التعليم الجيد بكافة مستوياته، وعلى وسائل الانتاج، والمساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي، والعمل في الوظائف العليا المسؤولة عن اتخاذ القرار. وقال إن حكومته تؤيد إدراج هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أهداف التنمية المستدامة، والتركيز بصفة خاصة على مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة، فضلاً عن تعميم المؤشرات الجنسانية في جميع أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٧ - وقال إنّ عدد أحداث العنف ضد المرأة مازال مرتفعا، مع ذلك فإن التقدم المحرز في وضع الأطر القانونية على صعيد العالم أمر يدعو إلى الارتياح. وفي هذا الصدد، فقد أعدت كولومبيا استراتيجيات للمعاقبة والوقاية والرعاية، وخصصت موارد لتنفيذها. وأقرت كولومبيا أيضاً سياسة للشؤون الجنسانية في عام ٢٠١٣ وحددت بموجبها خطة عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين ٢٠١٣-٢٠١٦ وخطة شاملة للقضاء على العنف ضدّ المرأة. ولأول مرة، ستعمل جميع كيانات الدولة معاً من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضدّ المرأة.

٧٨ - ومضى يقول إنّ وجود العديد من التحديات لم يمنع تحقيق تقدم تدريجي، فلقد انخفضت نسبة النساء اللائي تعرضن للعنف الجنسي أو البدني، وارتفعت نسبة النساء المشاركات في الحياة السياسية وأنشطة السلام والأمن ارتفاعاً ملحوظاً. على سبيل المثال، ارتفعت نسبة النساء في مجلس الشيوخ إلى ٢٢ في المائة، وفي مجلس النواب إلى ١٧ في المائة. يُضاف إلى ذلك أنّ النساء شغلن ثلث مقاعد المشاركين في مفاوضات السلام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وقد أنشأت حكومته مرصداً لمراقبة وضع المرأة في كولومبيا بقياس ٤١ مؤشراً. وخلاصة القول هي أنّ كولومبيا تنهض في مواجهة التحديات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتبذل قصارى جهدها بغية تغيير المواقف والسلوك وأدوار الرجل والمرأة توخياً لإيجاد مجتمع عادل ومنصف وخال من العنف ضد النساء والفتيات.

٧٩ - السيد ماك - دونالد (سورينام): قال إنّ بلده حقق تقدماً كبيراً في القضاء على التمييز وإنهاء العنف ضد المرأة في غضون العقدين الماضيين من خلال تعزيز الإطار السياسي واعتماد التشريعات والخطط والبرامج الداعمة. وتداخل حجم كبير من ذلك التقدم مع متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً تزايد التحاق النساء بجميع المراحل التعليمية. وأوشك التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي أن يصبح حقيقة واقعة. كما أُحرز تقدم أيضاً في خفض وفيات الأمومة، وفي مكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والايدز. مع ذلك، فثمة قلق تجاه جوانب عدم المساواة التي ما زالت قائمة في بعض مجالات الحياة الرئيسية، بما في ذلك التفاوتات في الحصول على الخدمات الأساسية. وقد أُعدت السياسة الجنسانية الوطنية ومسودة السياسة المعنية بالعنف العائلي بالتعاون مع المجتمع المدني. وتشارك المنظمات غير الحكومية بنشاط في النهوض بتمكين المرأة؛ ومن بين المشاريع الراهنة مشروع يرمي لزيادة القيادات النسائية في الحياة السياسية والحكومة لضمان تمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل في ترشيحات الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥. وقال إن حكومته تؤمن أيضاً بالأهمية الحاسمة لحصول المرأة على الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي، وعلى فرص متساوية مع الرجل في المجتمع.

٨٠ - وأضاف أنه يلزم من كافة قطاعات المجتمع اتخاذ إجراء ملتزم لقطع دابر تيار العنف ضد المرأة. وثمة أهمية مماثلة لإشراك الرجال والأولاد في تغيير القوالب النمطية والسلوكيات السلبية. وقال إن سورينام تضطلع بدور ريادي في هذا السياق، وذلك من خلال شراكتها مع أيسلندا في عقد ''مؤتمر صالونات الحلاقة'' في أوائل عام ٢٠١٥، بقصد تغيير منحى الحوار بشأن المساواة بين الرجل والمرأة، مع التركيز بصفة خاصة على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ويجب على الرجال الأخذ بمسؤوليتهم والعمل على إيجاد عالم يتاح فيه للنساء والفتيات إكمال تعليمهن وتحقيق كامل قدراتهن.

ومما يؤسف له أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تعالج مسألة إنهاء العنف ضد المرأة؛ ويسّر سورينام أن تلاحظ أنّ أهداف التنمية المستدامة المقترحة تشير إشارة محددة للعنف ضد النساء والفتيات؛ ولكن لابد من الاتفاق على وضع مؤشرات واضحة لقياس التقدم المحرز في القضاء على هذا العنف، فالتنمية المستدامة لن تتحقق ما لم تعالج مسألة العنف ضد النساء والفتيات معالجة مناسبة.

٨١ - السيد العرادة (الكويت): قال إنّ الكويت تؤكد مجدداً التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين وتؤيد إدراج هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإن الدستور الكويتي ينص على المساواة لجميع الأشخاص أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. وقال إن حكومته تسعى من أجل ضمان حياة كريمة لجميع مواطنيها وقد نفذت عدداً من التدابير من أجل حماية المرأة وضمان المساواة بين الجنسين. فالأرامل والمطلقات غير القادرات على الوفاء باحتياجاتهن يتلقين منحاً من الحكومة، كما يتيح قانون الإسكان الجديد للمرأة الحصول على رهون عقارية بشروط متكافئة مع الرجل. وأضاف أن المرأة تتمتع بحماية قانونية في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك مجال العمالة. ويحق لها التمتع بإجازة الأمومة وامتيازات مماثلة، كما يضمن لها القانون الحصول على الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي.

٨٢ - وقال إنّ الكويت تدعم تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة. فقد توسع نشاط المرأة الكويتية في المجال السياسي منذ أن رُفع الحظر على مشاركتها في الترشيح للانتخابات في عام ٢٠٠٥. وتشغل المرأة الآن وظائف حكومية رفيعة المستوى وانضمّت مؤخراً إلى صفوف الشرطة المجتمعية. كما تتاح للمرأة أيضاً الخدمة في القوات المسلحة لأداء أدوار غير قتالية.

٨٣ - وذكر أن الكويت صادقت على المعاهدات الدولية بشأن النهوض بالمرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلاً عن الاتفاقيات بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار. وفي إطار دعمها للمبادرات الإقليمية، استضافت الحكومة في عام ٢٠١٣ الدورة السادسة للجنة المعنية بالمرأة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٨٤ - وقال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية لإنهاء معاناة المرأة الفلسطينية، التي تتعرض لجور الاحتلال والحرمان من الخدمات الأساسية، وخصوصاً بعد الأحداث الأخيرة والاعتداء الاسرائيلي على قطاع غزّة. وأضاف أن وكالات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تؤدي دوراً هاماً في تعزيز التعاون الدولي، وستواصل الكويت إسهامها المادي والمعنوي في النهوض بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٨٥ - السيد بو قادوم (الجزائر): قال إن الأزمة الاقتصادية الراهنة أدت إلى تفاقم استضعاف المرأة، وإنّ الخطط الوطنية لمكافحة العنف ضدّ المرأة ينبغي أن تتضمن أهدافاً محددة وجداول زمنية للتنفيذ، فضلاً عن آليات للرصد والتقييم. ويلزم توسيع نطاق حملات التوعية واستكمالها بالتعبئة المجتمعية والمبادرات التثقيفية التي تدين العنف وتعزز المساواة بين الجنسين. ويلزم زيادة الالتزام السياسي وحشد الأموال عند الضرورة من أجل تسريع التقدم نحو القضاء على كارثة ممارسة تشويه

الأعضاء التناسلية الأنثوية وتلبية الحاجة القائمة لعلاج ناسور الولادة. ويلزم أيضاً وجود تشريعات فعالة ومبادرات جديدة وجهود وقائية على المستوى الوطني لغرض مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات.

٨٦ - وقال إن الجزائر قامت بإصلاح إطارها القانوني من أجل وضع حماية وتعزيز حقوق المرأة في جوهر الخطط الاستراتيجية والسياسات الوطنية. وقد تم حذف الأحكام التمييزية وإدخال تعديلات كبيرة على مدونة الأسرة والمدونة الوطنية لضمان زيادة المساواة والتوازن في العلاقات الأسرية. وتحققت في الوقت نفسه نتائج هامة بواسطة تنفيذ استراتيجية ٢٠٠٩-٢٠١٤ الوطنية لتعزيز حقوق المرأة والقضاء على العنف ضدها. وفي مجال التعليم، لم يقتصر التقدم على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في كافة المراحل التعليمية، وإنما تجاوز عدد الفتيات فعلا عدد الأولاد. وفيما يخص قوى العمل، تمثل المرأة الآن أكثر من ٥٠ في المائة من المعلمين و ٥٣ في المائة من الأطباء. وتشغل المرأة أيضاً ٣٢ في المائة من الوظائف العليا في القطاع العام، و ٤٠ في المائة من وظائف القضاة. وتم التركيز على المرأة الريفية في البرامج الخاصة لمحو الأمية والتدريب على الأنشطة المدرة للدخل، وحصلت النساء في عام ٢٠١٢ على ٥٨ في المائة من الائتمانات البالغة الصغر للأنشطة الإنتاجية.

٨٧ - وفيما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية، قال إن وضع المرأة في الجزائر تحسن كثيراً بفضل الإجراءات التي اتخذتها حكومته والمجتمع المدني لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص للمرأة، بما في ذلك توسيع مشاركتها في تخطيط وتنفيذ السياسة الحكومية ومن خلال تحديد الحصص في جميع قوائم الترشيحات للانتخابات البرلمانية والمحلية. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة النساء البرلمانيات من ٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٢، مما يضع الجزائر ضمن بلدان العالم الثلاثين التي حققت هدفاً حاسم الأهمية من أهداف منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقال إنّ تمكين المرأة ومشاركتها الفعلية في جميع المجالات يمكن أن يُحدث أثراً انتقالياً في العديد من المسائل، مثل الحد من الفقر ومنع الأزمات، وفي إنهاء العنف الجنساني.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٨:١٠.